

دور البرلمانات في خطة التنمية المستدامة

لعام ٢٠٣٠



دور البرلمانات في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

إعداد
مرفت ر شماوي
مستشارة في مجال حقوق الإنسان

أيار/مايو ٢٠١٨



شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية هي شبكة اقليمية مكونة من
تسعة شبكات وطنية و ٢٣ منظمة غير حكومية تعمل في ١٢ دولة عربية

ص.ب.: ٤١/٢٩٧٤ | المزرعة: ٧٠٢ - ٥٠١ | بيروت، لبنان
هاتف: +٩٦٣٩١٣١١٦٩ | فاكس: +٩٦٣٦٥١٨١٦٩

www.annd.org | <https://www.facebook.com/www.annd.org>

بدعم من صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية



الآراء الواردة في هذا التقرير لا تعكس بالضرورة آراء صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية

**دور البرلمان في
خطة التنمية المستدامة
لعام ٢٠٣٠**

المحتويات

٧	خلفية حول خطة التنمية المستدامة
٧	بُنية خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠
١٢	النهج الوطني الشامل
١٣	متابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة - العملية
١٣	الاستعراض الوطني الطوعي
١٥	الاستعراض المواضيعي
١٦	البرلمانات وأهداف التنمية المستدامة
١٦	خطة التنمية المستدامة والبرلمانات
١٦	الأدوار البرلمانية وأهداف التنمية المستدامة
٢١	كيف يمكن تحقيق هذا؟
٢٣	محور تركيز خاص: الهدف ١٦ والبرلمانات
٢٤	أمثلة على ما يمكن القيام به
٢٥	ضمان التأهب والفعالية
٢٥	التقييم الذاتي
٢٥	بناء القدرات
٢٦	الاستعراض
٢٦	العلاقات والتنسيق

خلفية حول خطة التنمية المستدامة

توفر خطة العام ٢٠٣٠ سبيلاً للاستجابة بطريقة شاملة للتحديات العالمية الرئيسية الراهنة مثل الصراعات والفقر وتغير المناخ والتمييز ضد النساء والفتيات والحاجة إلى العمل المنتج واللائق إلى جانب النمو الاقتصادي.

يسعى إعلان خطة العام ٢٠٣٠ والأهداف والمقاصد إلى الاستفادة من الإنجازات التي تحققت في الأهداف الإنمائية للألفية ومعالجة أي ثغرات أو تأخر في التقدم أو التنفيذ.

يتألف قرار الجمعية العامة رقم ١/٧٠، تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، من الأجزاء الآتية:

- الديباجة؛
- الإعلان (الفقرات ١-٥٣)؛
- أهداف التنمية المستدامة ومقاصدها (الفقرات ٥٤-٥٩)؛
- وسائل التنفيذ والشراكة العالمية (الفقرات ٦٠-٧١)؛
- والمتابعة والاستعراض (الفقرات ٧٢-٩١).
- من الضروري أن يتم العمل على خطة العام ٢٠٣٠ من خلال منهاج يستفيد من جميع أجزاء الخطة ولا يركز فقط على الأهداف والمقاصد، لا سيما وأن الإعلان يتطرق إلى جوانب عديدة هامة للتنمية المستدامة غير موجودة لاحقاً في الأهداف أو المقاصد أو المؤشرات.
- الأهداف والمقاصد التي تتضمنها الخطة مترابطة وتعزز بعضها بعضاً، ولذلك يجب العمل عليها بشكل مترابط.

ساهم استعراض التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية إلى إيجاد طريقة جديدة للتفكير حول كيفية العمل نحو التنمية المستدامة، وحول ما ينبغي أن يتبع هذه الأهداف عند انتهاء مدتها في العام ٢٠١٥. ولقد وافقت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة خلال مؤتمر ريو ٢٠+ في يونيو ٢٠١٢ على بدء عملية لوضع خطة للتنمية المستدامة لما بعد العام ٢٠١٥. ومن خلال عملية تشاور جمعت العديد من أصحاب المصلحة، تمت صياغة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما فيها أهداف التنمية المستدامة.

بُنية خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

اعتمدت الأمم المتحدة في ٢٥ سبتمبر ٢٠١٥ خلال مؤتمر القمة العالمي للتنمية وثيقة «تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠»، بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١/٧٠ (يشار إلى هذا القرار في هذه الوثيقة بـ«خطة التنمية المستدامة»).

تتضمن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ إعلاناً و١٧ هدفاً و١٦٩ مقصداً مرتبطة بالإعلان. وتم وضع مؤشرات خاصة بهذه المقاصد في وقت لاحق

الإعلان

يتضمن الإعلان أجزاءً منفصلة تتعلق بالرؤية؛ والمبادئ والالتزامات المشتركة؛ عالمنا اليوم؛ الخطة الجديدة؛ وسائل التنفيذ؛ وأخيراً المتابعة والاستعراض.

وكما يوضح الإعلان، تستند خطة العام ٢٠٣٠ إلى الافتراض بأن تحقيق التقدم في خطة العام ٢٠٣٠ يتطلب شراكة بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، ويجب أن تقوم على الشفافية والمساءلة المتبادلة للشركاء. كما أن بناء القدرات أمر ضروري لتحقيق خطة العام ٢٠٣٠.

يرتكز الإعلان بقوة على مبادئ القانون الدولي. وتركز الخطة في الإعلان على خمسة عناصر أساسية تؤطر وتعزز طابعها العالمي والمتكامل والتحويلي، من خلال التركيز على الأمور الآتية:

١. الناس.
٢. الكوكب؛
٣. الازدهار؛
٤. السلام؛
٥. الشراكة.

تتمحور أجندة التنمية المستدامة حول ثلاثة جوانب للتنمية (الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية). وتعيد خطة التنمية المستدامة التأكيد مراراً على هذه الجوانب.

هناك قلق في أوساط المهتمين والمهتمات في التنمية وحقوق الإنسان أنه لم يحقق النموذج التقليدي المرتكز على الجوانب الثلاثة فقط (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) تنمية مستدامة وعادلة. وقد تم توجيه عدة دعوات لإعادة النظر في هذا النهج، مشددين على أهمية الجوانب السياسة والثقافة، إضافة إلى الجوانب الثلاثة الأخرى، باعتبارهما بعدين رئيسيين للتنمية المستدامة.

لمحة عن أهداف التنمية المستدامة^٢

الهدف ٩ (الصناعة والابتكار والبنى التحتية): «إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار»

الهدف ١٠ (الحد من عدم المساواة): «الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفي ما بينها»

الهدف ١١ (مدن ومجتمعات مستدامة): «جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة»

الهدف ١٢ (الاستهلاك والإنتاج المسؤول): «ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة»

الهدف ١٣ (الإجراءات المناخية): «اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره»

الهدف ١٤ (الحياة تحت الماء): «حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة»

الهدف ١٥ (الحياة البرية): «حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي»

الهدف ١٦ (السلام والعدل والمؤسسات القوية): «التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمل فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات»

الهدف ١٧ (الشراكات من أجل الأهداف): «تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة»

الهدف ١ (لا فقر): «القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان»

الهدف ٢ (لا جوع): «القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة»

الهدف ٣ (الصحة الجيدة والرفاه): «ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار»

الهدف ٤ (تعليم ذو جودة): «ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع»

الهدف ٥ (المساواة بين الجنسين): «تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات»

الهدف ٦ (المياه النظيفة والصرف الصحي): «ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة»

الهدف ٧ (طاقة نظيفة وبأسعار مقبولة): «ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة»

الهدف ٨ (العمل اللائق والنمو الاقتصادي): «تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع»

^٢ نص أهداف التنمية المستدامة المدرج في قرار الجمعية العامة ١٧٠/١، «تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠»، ٢١ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٥، والنصوص الموجزة للأهداف الواردة باللون الأزرق هي ليست نصوصاً رسمية واردة في خطة التنمية، بل تستند إلى الموقع الإلكتروني الرسمي الخاص بأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، على: <http://www.un.org/sustainabledevelopment/sustainable-development-goals/>

أهداف التنمية المستدامة

تتخذ خطة العام ٢٠٣٠ من الأهداف الإنمائية للألفية منطلقاً لها، وتسعى إلى إتمام ما لم يتحقق من هذا الإطار وأيضاً تطوير إطار التنمية المستدامة استناداً إلى الدروس المستفادة.

- تقتضي أهداف التنمية المستدامة ضرورة اتخاذ وتنفيذ إجراءات من قبل جميع البلدان - الفقيرة والغنية ومتوسطة الدخل
- لتعزيز الازدهار، تؤكد الأهداف على أن القضاء على الفقر يجب أن يتم جنباً إلى جنب مع الاستراتيجيات التي تبني النمو الاقتصادي والعمل اللائق والتعليم وغيرها من الحقوق
- وتبني الأهداف منحى يؤكد المساواة بين الجنسين
- كما وتؤكد الأهداف على أهمية سيادة القانون والوصول إلى العدالة والمؤسسات الفاعلة والشفافية وحماية الحقوق والحريات كأهداف بحد ذاتها وكوسائل لتحقيق الأهداف الأخرى
- تتناول الأهداف مجموعة من الحقوق بما في ذلك التعليم والصحة والحماية الاجتماعية وفرص العمل، مع التصدي لتغيير المناخ وحماية البيئة.

المقاصد

لكل هدف عدد من المقاصد المرتبطة به والتي تحدد بالضبط ما يؤمل تحقيقه. تمت صياغة بعض المقاصد بلغة واضحة تدريجية وينبغي تحقيقها بحلول العام ٢٠٣٠، في حين أن البعض الآخر أقل وضوحاً. وهذا الأمر يثير القلق لأن بعض الحقوق التي تناولها هذه المقاصد تتعلق بالتزامات مباشرة تقع على عاتق الدول بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. ويعتبر تقديمها على شكل مقاصد تدريجية، دون تحديد عناصر فورية من الالتزامات حول هذه الحقوق يشكل تعارضاً مع التزامات الدول بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.

- تشدد آليات حقوق الإنسان أنه رغم أن الأعمال التامة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يمكن تحقيقه تدريجياً، إلا أنه هناك التزام فوري على الدول في البدء باتخاذ خطوات باتجاه هذا في غضون مدة قصيرة معقولة من الزمن. وينبغي أن تكون هذه الخطوات ملموسة ومحددة وتهدف بأقصى قدر ممكن من الوضوح إلى الوفاء بالالتزامات المعترف بها. كما أنه من الواضح أن الدول التي يُحرم فيها عدد هام من الأفراد من المواد الغذائية الأساسية، أو من الرعاية الصحية الأولية الأساسية، أو من المأوى والمسكن الأساسيين، أو من أشكال التعليم الأساسية، تُعتبر، بدهاءة، متخلفة عن الوفاء بالتزاماتها بمقتضى قانون حقوق الإنسان الدولي. ولكي تتمكن الدول من تبرير تخلفها عن الوفاء على الأقل بالتزاماتها الأساسية الدنيا بسبب قلة الموارد المتاحة، يجب عليها أن تثبت أنها قد بذلت كل جهد من أجل استخدام كل الموارد المتاحة في سبيل الوفاء، على سبيل الأولوية، بهذه الالتزامات الدنيا. ويتطلب هذا التحرك بأكثر قدر ممكن من السرعة والفعالية نحو هذا الهدف. وعلاوة على ذلك، فإن أية تدابير تراجعية متعمدة

المؤشرات

على الصعيد العالمي، سيتم رصد واستعراض أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ ومقاصدها الـ ١٦٩ باستخدام مجموعة من المؤشرات العالمية.

- قام فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة باقتراح مجموعة مختارة من المؤشرات ويقوم بتطويرها بشكل دوري.^٤

في هذا الشأن يجب تبريرها تبريراً تاماً بالإشارة إلى تأثير هذه التدابير التراجعية على كامل الحقوق وفي سياق الاستخدام الكامل لأقصى ما هو متاح من الموارد. وبالمثل، حتى في أوقات وجود قيود شديدة على الموارد، سواء بسبب عملية التكيف أو بسبب الانتكاس الاقتصادي أو غير ذلك من العوامل، يجب حماية الضعفاء من أفراد المجتمع المعرضين للمخاطر باعتماد برامج هادفة منخفضة الكلفة. كما وأن الإشارة إلى أقصى الموارد المتاحة في عدد من اتفاقيات حقوق الإنسان تشير في أن واحد إلى الموارد داخل الدولة وإلى الموارد المتاحة من المجتمع الدولي من خلال التعاون والمساعدة الدوليين.^٣

- هناك ١٦٩ مقصداً في المجموع.
- بعض المقاصد نوعي، في حين أن بعضها الآخر كمي.
- بعض المقاصد هي مقاصد «نتائج» فيما يرتبط بعضها الآخر بـ«العملية» للوصول إلى هذه النتائج.

٤ تم في التقرير الأول لتقرير فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة باقتراح ٢٢٩ مؤشراً وسيتم مراجعة هذه المؤشرات وتطويرها بشكل دوري، انظر/ي ٢٠١٦، ١٥ ديسمبر، ٢٠١٧/٣.٤/CN

٣ لمزيد من المعلومات، انظر/ي لجنة الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، «التعليق العام رقم ٣: طبيعة التزامات الدول الأطراف»، ١٩٩٠، متوفر على http://tbinternet.ohchr.org/_layouts/Download.aspx?symbolno=INT%2fCESCR%2fGEC%2f4758&Lang=en

النهج الوطني الشامل

تعكس خطة العام ٢٠٣٠ تحولاً في التفكير الإنمائي من التركيز على تلبية الاحتياجات الأساسية إلى التنمية المستدامة المرتكزة على حقوق الإنسان. وتقدم خطة التنمية المستدامة إطاراً عالمياً؛ فيتعين على كل دولة أن تحدد أولوياتها الخاصة وأن توطن مقاصدها ومؤشراتها لتوجيه التنفيذ الوطني. ومن المتوقع بالتالي وضع خطط إنمائية وطنية وتحديثها باستمرار. وينبغي دعم الأهداف والمقاصد الخاصة بكل بلد بمؤشرات محلية ذات صلة من أجل تسجيل النتائج على أرض الواقع.

ينبغي وضع سياسات وبرامج لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة بطريقة شاملة ومتراصة، تربط بين مختلف الأهداف والمقاصد. فعلى سبيل المثال، لا ينبغي النظر في هدف القضاء على الفقر من خلال زيادة الدخل فقط، بل يجب بدلاً من ذلك أن يتناول النهج الشامل لسياسات مكافحة الفقر جميع أبعاد المشكلة، مثل الافتقار إلى التعليم وسوء الصحة والجوع وعدم الوصول إلى العمل المنتج اللائق.

متابعة واستعراض

خطة التنمية

المستدامة - العملية

الاستعراض الوطني الطوعي

بموجب خطة التنمية المستدامة، تم إنشاء نظام للاستعراضات الوطنية الطوعية. وتشجع خطة العام ٢٠٣٠ الدول على «إجراء استعراضات منتظمة وشاملة للتقدم المحرز على الصعيدين الوطني ودون الوطني، على أن تقودها وتتحكم في مسارها البلدان ذاتها» (الفقرة ٧٩ من خطة التنمية المستدامة). وستتم هذه الاستعراضات دولياً ضمن إطارالمنتدى السياسي الرفيع المستوى حيث تقوم الدول بتقديم تقارير وطنية طوعية، تقوم بها البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء.

يشكل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المنبر المركزي للأمم المتحدة لمتابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ومن المتوقع أن يوفر المنتدى قيادة سياسية ومنبراً للشراكات بالإضافة إلى توفير التوجيهات بشأن تنفيذ خطة العام ٢٠٣٠ ومتابعتها.^٥

^٥ لمزيد من المعلومات راجع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٦ - ضمان عدم ترك أحد خلفنا، على <https://sustainabledevelopment.un.org/hlpf/2016>

المتابعة والاستعراض من قبل الدول

تُحمل خطة العام ٢٠٣٠ الدول مسؤوليات متابعة واستعراض التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف والمقاصد على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية على نحو منتظم.

على الصعيد الوطني: تشجع الخطة الدول على «القيام، في أقرب وقت ممكن من الناحية العملية، باتخاذ إجراءات طموحة على الصعيد الوطني لتلبية متطلبات تنفيذ هذه الخطة بشكل عام» (الفقرة ٧٨ من خطة التنمية المستدامة)؛ وتنص على أن عمليات التخطيط الوطنية «ستكون مفتوحة وجامعة وتشاركية وشفافة أمام جميع الناس، وستدعم قيام جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة بالإبلاغ» (الفقرة ٧٤ د) من خطة التنمية المستدامة).

وتشجع الخطة الدول على «إجراء استعراضات منتظمة وشاملة للتقدم المحرز على الصعيدين الوطني ودون الوطني، على أن تقودها وتتحكم في مسارها البلدان ذاتها. ويمكن أن تستفيد هذه الاستعراضات من مساهمات الشعوب الأصلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص وسائر الجهات صاحبة المصلحة...» (الفقرة ٧٩ من خطة التنمية المستدامة)

على الصعيد الإقليمي: تشجع الخطة إجراء الاستعراض على الصعيد الإقليمي حيث من شأن المتابعة والاستعراض الإقليمي أن يتيح فرصاً «للتعلم من الأقران، بطرق منها الاستعراضات الطوعية وتبادل أفضل الممارسات وإجراء مناقشات بشأن الأهداف المشتركة» (الفقرة ٨٠ من خطة التنمية المستدامة)

على الصعيد العالمي: يطلع المنتدى السياسي الرفيع المستوى بدور مركزي في العمل مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في الاستعراض على الصعيد العالم، حيث يبسر هذا المنتدى «تبادل التجارب، بما يشمل النجاحات المحققة والتحديات الماثلة والدروس المستخلصة، وسيوفر القيادة السياسية والتوجيه والتوصيات المتعلقة بالمتابعة. وسيعزز اتساق سياسات التنمية المستدامة وتنسيقها على نطاق المنظومة برمتها. ويتعين أن يكفل بقاء الخطة صالحة وطموحة على الدوام، وأن يركز على تقييم التقدم المحرز والإنجازات المحققة والتحديات التي تواجهها البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وأيضاً القضايا الجديدة والناشئة» (الفقرة ٨٢ من خطة التنمية المستدامة)

يعقد المنتدى الرفيع المستوى تحت رعاية الجمعية العامة للأمم المتحدة كل أربع سنوات وتحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي كل سنة.

الاستعراض المواضيعي

سيقوم المنتدى السياسي الرفيع المستوى أيضاً باستعراضات مواضيعية منتظمة تعكس الطبيعة المتكاملة وغير القابلة للتجزئة والمترابطة لأهداف التنمية المستدامة. وسيتضمن ذلك القضايا المتداخلة والشاملة والقضايا الناشئة. وسيناقش المنتدى السياسي رفيع المستوى، برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، المواضيع الآتية في السنوات المقبلة:

٢.١٧: القضاء على الفقر وتعزيز الرخاء في عالم متغير؛

٢.١٨: التحول نحو مجتمعات مستدامة ومرنة؛ و

٢.١٩: تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة.

كما وسيركز المنتدى السياسي الرفيع المستوى أيضاً في مناقشاته على الأهداف الآتية، دون الإخلال بالطابع المتكامل وغير القابل للتجزئة والمترابط لأهداف التنمية المستدامة، بغية تيسير إجراء استعراض متعمق للتقدم المحرز في جميع الأهداف على مدى دورة مدتها أربع سنوات، مع وسائل التنفيذ، بما في ذلك ما يتعلق بالهدف ١٧، الذي سيتم استعراضه سنوياً. وستكون الأهداف التي سيجري استعراضها كما يأتي:

٢.١٧: الأهداف ١ و ٢ و ٣ و ٥ و ٩ و ١٤؛

٢.١٨: الأهداف ٦ و ٧ و ١١ و ١٢ و ١٥؛ و

٢.١٩: الأهداف ٤ و ٨ و ١٠ و ١٣ و ١٦.

البرلمانات وأهداف التنمية المستدامة

والمجتمع المدني والأعمال التجارية والقطاع الخاص والأوساط العلمية والأكاديمية والناس قاطبة.“ (الفقرة ٥٢ من إعلان العام ٢٠٣٠)

”ونشجع أيضاً الدول الأعضاء على إجراء استعراضات منتظمة وشاملة للتقدم المحرز على الصعيدين الوطني ودون الوطني، على أن تقودها وتتحكم في مسارها البلدان ذاتها.... ويمكن للبرلمانات الوطنية وأيضاً المؤسسات الأخرى أن تدعم كذلك هذه العمليات.“ (الفقرة ٧٩ من إعلان العام ٢٠٣٠)

الأدوار البرلمانية وأهداف التنمية المستدامة

يجب النظر في كيفية مساهمة البرلمانات في تنفيذ خطة التنمية المستدامة من خلال النظر في الأدوار المختلفة للبرلمانات.

الدور التشريعي

تتولى البرلمانات في المقام الأول تشريع القوانين الجديدة ومراجعة القوانين القائمة وإجراء التعديلات اللازمة. ولتحقيق ذلك، وتماشياً مع خطة العام ٢٠٣٠، يجب الأخذ في الاعتبار عدداً من الأمور منها:

- تتطلب عملية تنفيذ خطة التنمية المستدامة تطوير استراتيجيات محددة وواضحة. وفي الغالب يكون جزء أساسي من تحقيق الاستراتيجيات هذه تبني تشريعات. ومن هنا تلعب البرلمانات أدواراً هامة في عملية تبني التشريعات اللازمة.

يمكن للبرلمانات أن تؤدي أدوراً هامة في ضمان تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وقد رحب البرلمانات والاتحاد البرلماني الدولي بهذه الخطة بوصفها خطة ترمي إلى ضمان عدم ترك أحد، مع التركيز على القضاء على الفقر كهدف شامل يركز على الجهود المبذولة في مجال حقوق الإنسان والحوكمة والديمقراطية.^٦

ويشير إعلان التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ مباشرةً إلى الأدوار التي يمكن أن تؤديها البرلمانات في إطار خطة التنمية المستدامة، حيث يتوقع أن تتم تأدية هذه الأدوار كجزء لا يتجزأ من المهام العادية للبرلمانات.

خطة التنمية المستدامة والبرلمانات

”ونعترف أيضاً بالدور الأساسي الذي تضطلع به البرلمانات الوطنية من خلال سن التشريعات واعتماد الميزانيات ودورها في كفالة المساءلة عن فعالية تنفيذ التزاماتها.“ (الفقرة ٤٥ من إعلان أجندة التنمية لعام ٢٠٣٠)

”وإذا كانت العبارة الشهيرة «نحن الشعوب» هي فاتحة ميثاق الأمم المتحدة، فإننا «نحن الشعوب» نبدأ اليوم مسيرنا في الطريق الذي يقودنا نحو العام ٢٠٣٠، وسيرافقنا في رحلتنا كل من الحكومات والبرلمانات ومنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الأخرى والسلطات المحلية والشعوب الأصلية

^٦ راجع على سبيل المثال «وضع الديمقراطية في خدمة السلام والتنمية المستدامة: بناء العالم الذي يريده الناس»، إعلان المؤتمر العالمي الرابع لرؤساء البرلمانات، ٢ سبتمبر ٢٠١٥

يلعب البرلمان دوراً هاماً في الرقابة على دور السلطة التنفيذية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة في جميع الدول، حيث ينطبق هذا على سواء على الدول النامية والدول الأقل نمواً، كما وينطبق على الدول التي تبنت استراتيجيات وخططاً محددة بأجندة التنمية المستدامة، وتلك التي لم تتبنَّ بعد مثل هذه الاستراتيجيات والخطط.

يتوجب على البرلمانات أن تتأكد من أن التنفيذ يسير في الطريق الصحيح خلال الإشراف على دور السلطة التنفيذية في ضمان تنفيذ أجندة التنمية المستدامة، أخذاً بالاعتبار عدداً من الأمور:

- من الضروري الإهتمام بالاستراتيجيات والخطط المتعلقة بأجندة التنمية المستدامة تحديداً، وأيضاً تلك المتعلقة بمجالات أخرى. ويشمل ذلك على سبيل المثال استراتيجيات محاربة الفقر، والصحة، والتعليم، والاستثمار، والعمل، ومكافحة العنف ضد النساء والفتيات، والقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال، ومكافحة الإتجار بالأشخاص، والاستراتيجيات في مجال العدالة، وما إلى ذلك من الاستراتيجيات ذات العلاقة بالأهداف والمقاصد المختلفة.
- يمكن تحقيق الدور الرقابي والإشراف للبرلمان من خلال أنشطة البرلمان المعتادة بما في ذلك من خلال:
- عقد جلسات استماع لتحديد العقبات أو تقييم التقدم المحرز

- لهذا من الضروري أن يكون البرلمان جزءاً أساسياً من عملية وضع الاستراتيجيات منذ البداية وليس فقط من مراحل تبني التشريعات الداعمة والمسهلة لتحقيق الجوانب المختلفة للاستراتيجية.
- ومن هنا يتوجب على البرلمانات ضمان أن تكفل العملية التشريعية هذه عدة أمور منها:
- أن تكون التشريعات مؤيدة لأكثر الفئات ضعفاً،
- أن تكون مراعية للاعتبارات الجنسانية
- أن تكون قائمة على حقوق الإنسان
- أن تكون صديقة للبيئة
- أن تعزز المساواة العامة واتخاذ القرارات التشاركية والشمول.
- ينبغي أن يقترن مشروع التشريع بوجه عام بتقييم للأثر الذي قد يحدثه على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ولا يقتصر ذلك على التشريعات التي يتم سنّها لغرض تنفيذ خطة التنمية المستدامة مباشرة. فقد يكون لتشريعات أخرى تأثير على تنفيذ الخطة أيضاً. لذلك، يلزم إجراء تقييم للقوانين المتعلقة بحقوق الإنسان والقضايا الجنسانية والبيئة وغيرها من هذه الأمور ذات العلاقة المباشرة بالتنمية المستدامة.
- ويمكن أن يشمل ذلك التشريعات المتعلقة بالتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية والحدود الدنيا للحماية الاجتماعية والتأمين الوطني والضرائب والعنف ضد النساء والفتيات وحقوق العمال وعمالة الأطفال وما إلى ذلك.

الدور الرقابي والإشراف

تتولى البرلمانات الإشراف على السلطة التنفيذية، بما في ذلك الإشراف على تنفيذ القوانين والخطط الوطنية وعلى احترام الاتفاقات الدولية.

كما هو معلوم، لا يوجد عادة بند أو بنود في الميزانية تحمل عنوان «التنمية» أو «التنمية المستدامة» أو «خطة التنمية المستدامة»، وإنما يأتي تحقيق أجندة التنمية المستدامة من خلال بنود مختلفة في الميزانية لها علاقة بتحقيق الأهداف والمقاصد المختلفة مثل تلك المتعلقة بالصحة والتعليم والضمانات الاجتماعية والميزانيات المخصصة لتحقيق الاستراتيجيات المختلفة مثل تلك المتعلقة بالعنف ضد المرأة واستراتيجيات تحقيق أجندة العمل اللائق وتلك المخصصة لقطاعات مختلفة مثل قطاع العدالة وقطاع الصحة وقطاع التعليم وتلك المخصصة لمؤسسات الدولة لضمان فاعليتها وما إلى ذلك.

خلال عملية إقرار الميزانية، يتوجب على البرلمانات الأخذ في الاعتبار جوانب مختلفة تتعلق بتخصيص الميزانيات للقطاعات المختلفة وهيكل الدولة المختلفة من أجل تحقيق أجندة التنمية المستدامة منها:

من ناحية مضمون الميزانية:

- تحليل أثر الميزانية الاجتماعي بما في ذلك من ناحية ما إذا كان يتم تخصيص الأموال الكافية عملياً إلى الفئات الأكثر ضعفاً وتهميشاً وكيف يتم أخذ هذا في الاعتبار. ومن الضروري مراجعة الميزانية من منطلق تأثيرها على الفئات المختلفة والحقوق المختلفة. على سبيل المثال، تخفيض المبالغ المخصصة لبنود من الميزانية

- الطلب من المسؤولين الحكوميين تقديم معلومات عن أثر السياسات والبرامج الحكومية.
- عقد جلسات استماع عامة لجمع آراء عامة بشأن التنفيذ.
- على الصعيد الوطني، ينبغي ربط الرقابة بالمساءلة عن تنفيذ السياسات والبرامج الوطنية المتوائمة مع إطار أهداف التنمية المستدامة. ويجب ربط الدور الرقابي هذا مع التقارير التي تقدمها الدول في المحافل الدولية

تعد الدول تقارير وطنية عن التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، حيث تشارك في آلية استعراض المنتدى السياسي الرفيع المستوى بالإضافة إلى آليات الاستعراض والمراجعة المتعلقة بحقوق الإنسان، وتتلقى توصيات دولية بشأن اتخاذ المزيد من الإجراءات لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. لهذا، من المهم أن يشارك البرلمان في عملية إعداد التقارير هذه وفي المتابعة لضمان التنفيذ.

- ودور البرلمانات في الإشراف على تنفيذ معاهدات حقوق الإنسان التي تكون الدولة طرفاً فيها يمكنها من ضمان أن يكون تنفيذ أهداف التنمية المستدامة قائماً على حقوق الإنسان.

إقرار الميزانية

يمكن للبرلمانات ضمان تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال الإشراف على وضع الميزانية العامة وعملية المصادقة على الميزانية وعلى كيفية تخصيص الأموال الحكومية لأهداف التنمية المستدامة.

من ناحية الإجراءات

- ما إذا كانت اختصاصات اللجان البرلمانية المختلفة، خاصة لجان الميزانية والمالية، تتطلب منها تحديداً أن تنظر في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، كجزء من أنشطتها الرقابية؟
- ما إذا كانت الأمانة العامة للبرلمان تتمتع بالإمكانات والقدرة على دعم اللجان البرلمانية لتقييم مشروعات الميزانية مقابل أهداف التنمية المستدامة.
- ضمان أن تكون هناك مشاورات عامة حول الميزانية، ما يشمل ضمان توفير مشروع الميزانية للاضطلاع العام قبل عملية نقاش وتبني الميزانية من قبل البرلمان
- ويمكن للبرلمان أن يعقد جلسة أو جلسات لنقاش مشروع الميزانية والإستماع إلى الآراء المختلفة بما فيها من قبل مؤسسات حقوق الإنسان والمؤسسات النسوية ونقابات العمال والمؤسسات البحثية والأكاديمية.

الدور التمثيلي

- يمكن للبرلمانيين والبرلمانيات استخدام دورهم التمثيلي لضمان ملكية وطنية ذات معنى لخطة التنمية المستدامة من خلال إشراك دوائرهم الانتخابية في المناقشات حول خطة التنمية المستدامة والاستراتيجيات والخطط الوطنية ذات العلاقة.
- ومن خلال ذلك، يمكن للبرلمانيين والبرلمانيات ضمان إدماج أولويات دوائرهم الانتخابية في الإستراتيجيات والخطط ذات العلاقة وتحديد الثغرات ومواطن الضعف في هذه الاستراتيجيات والخطط الوطنية من ناحية تأثيرها على استدامة التنمية على الصعيدين المحلي والوطني، وأيضاً لضمان أن تنعكس هذه الأمور في التقارير

مثل تلك المخصصة للصحة أو التعليم أو الضمان الاجتماعي أو العمل اللائق سيكون له تأثير غير متناسب على الفئات المستضعفة وهو غير متماشٍ مع التزامات الدول بموجب قانون حقوق الإنسان الدولي.

- ضمان أن تكون الميزانية مستجيبة للنوع الاجتماعي. والميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي لا تطلب وضع ميزانية أو بنود محددة خاصة بالنساء والفتيات أو فقط زيادة الإنفاق على برامج للنساء والفتيات، وإنما تتطلب أن تتم دراسة كيفية تحديد المخصصات وإنفاقها يؤثر على النساء والفتيات تحديداً. ويذكر أن الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي هي مطلب أساسي لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات (الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة بالإضافة إلى عدد من المقاصد الأخرى في أجندة التنمية المستدامة)
- ويمكن عموماً أن يتم تحليل الميزانية من منظور حقوق الإنسان وإذا ما كانت الميزانية تحقق التزامات الدولة بحسب قانون حقوق الإنسان الدولي
- التدقيق تحديداً ما إذا كان البلد يتلقى تمويلًا محددًا لدعم التنمية المستدامة وهل يتم بالفعل استخدام هذا التمويل للأهداف المخصصة له.
- التدقيق إذا ما كانت الميزانية تستند إلى سياسة ضريبية تصاعدية وحماية اجتماعية للجميع والتصدي للعمالة غير الرسمية من خلال سياسات توليد فرص العمل المستدامة.
- ومن الضروري أن يتم وضع سياسات واضحة للتصدي لتجنب دفع الضرائب والتهرب الضريبي التي تكلف الدول مبالغ طائلة تفقدها من المصادر المالية الهامة من أجل تخصيصها لتحقيق أجندة التنمية المستدامة.

الحكومية العامة أو الإحصاءات الوطنية.

- ويتيح ذلك أيضاً للبرلمانيين والبرلمانيات أن يكونوا على بينة من الشواغل الأوسع نطاقاً لدى ناخبيهم.

يمكن أن تساعد المشاورات مع منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المؤسسات العاملة في مجال حقوق الإنسان عامة وحقوق المرأة والنقابات العمالية والمؤسسات الأكاديمية، والقطاع الخاص، وغيرها على تحديد الشواغل التي يجب أن تأخذها الاستراتيجيات الوطنية والخطط في الاعتبار. كما تمكّن المشاورات مع الناخبين من تقييم كيفية تأثير الخطط المتعلقة بالتنمية المستدامة ومجالات التركيز أو التقصير فيها على حياتهم مباشرة، وبالتالي ضمان إدراج هذه القضايا والمظالم في المناقشات المتعلقة بالتنمية المستدامة.

كيف يمكن تحقيق هذا؟

العامة، بالبدء على وجه السرعة ببناء قدراتها من أجل العمل على أجندة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ من منطلق الأدوار البرلمانية المختلفة.

ومن خلال المصادقة على الاتفاقات الدولية، وترجمة أجندة التنمية المستدامة إلى قوانين وطنية قابلة للتنفيذ تستجيب لأولويات التنمية الخاصة بكل بلد، ورصد تنفيذها، وضمان مساءلة الحكومة أمام الشعب عن التقدم المحرز على الصعيد الوطني في إطار أهداف التنمية المستدامة، يمكن للبرلمانات أن تدفع عملية التغيير إلى الأمام.

وأيضاً من خلال عقد جلسات استماع وطلب تقارير من الحكومة بانتظام، يمكن للبرلمانات أن توجه انتباه الجمهور ووسائل الإعلام إلى أجندة التنمية المستدامة، ما يشجع المساءلة على جميع المستويات.

ويمكن للبرلمانات أن تكفل استنباط عملية وضع رؤية إنمائية وطنية عن طريق حوار سياسي شامل يقوم على المشاركة. وسيضمن ذلك شمول مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة التي تمثل المجتمع وتكون على اتصال مباشر معه.

وكما ورد أعلاه، يمكن للبرلمانات، من خلال الاستعراضات البرلمانية السنوية للنفقات الحكومية المقترحة، أن تكفل تخصيص موارد مالية كافية لتحقيق أهداف ومقاصد خطة التنمية المستدامة، وانعكاس أولويات التنمية المستدامة في الميزانيات الوطنية والمحلية.

”مسؤوليتنا واضحة: مساءلة الحكومات عن الأهداف التي التزمت بها، والتأكد من إقرار القوانين التمكينية واعتماد الميزانيات... وسنسعى إلى التغلب على عقلية الصومعة داخل برلماننا وإدارتنا الوطنية لكي نعكس طبيعة الأهداف المشتركة بين القطاعات. وتحقيقاً لهذه الغاية، سنبدل قصارى جهدنا لإضفاء الطابع المؤسسي على الأهداف في كل برلمان، مع إتاحة الوقت الكافي للمناقشة والرصد.“ (ترجمة غير رسمية)^٧

من أجل تحقيق الأدوار المختلفة (التشريعية والرقابية والتمثيلية وإقرار الميزانية)، هناك عدد من التحديات التي يتوجب التغلب عليها. تم تحديد الحكومة والقدرات المؤسسية الضعيفة كتحديات كبيرة بوجه التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومن هنا، من الضروري للبرلمانات القيام بتقييم قدراتها الداخلية بالنسبة لقدراتها على العمل على أجندة التنمية المستدامة.

وتمر بعض البرلمانات بتحديات إضافية حيث من الواضح أن البلدان التي تمر بالنزاعات، وما بعد انتهاء النزاع، والمراحل الانتقالية إلى الحكم الديمقراطي، والتي فيها نظم ديمقراطية ضعيفة أو جديدة ستحتاج إلى المساعدة في إعداد برلماناتها للاضطلاع بدورها.

لذلك، من الضروري أن تقوم البرلمانات بشكل عام، ولجانها المتخصصة المختلفة ذات العلاقة وأمانتها

^٧ إعلان هانوي – أهداف التنمية المستدامة: الانتقال من الأقوال إلى الأفعال، الدورة ١٣٢٢ للجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي، هانوي، ١ أبريل ٢٠١٥.

ويتوجب على البرلمان أن يعتمد الخطة الوطنية للتنمية المستدامة رسمياً بعد إجراء استعراض شامل ومناقشة رسمية بشأنها.

كما يتوجب على البرلمانات أن تطلب من الحكومات تقديم تقارير مرحلية منتظمة عن تنفيذ الخطة الوطنية، وأن يعقد جلسات لمناقشة هذه التقارير.

تشكل خطة التنمية المستدامة إطاراً متعدد القطاعات وشاملاً. لذلك، سيتطلب هذا من البرلمانيين اتخاذ إجراءات بشأن مجموعة من السياسات العامة في مختلف القطاعات، الأمر الذي يتطلب أن تعمل مختلف اللجان البرلمانية بالتنسيق معاً. وتتحمل اللجان البرلمانية في بعض الأحيان المسؤولية الوحيدة عن الإشراف على قضايا محددة تتعلق بأهداف التنمية المستدامة. لذلك، فمن شأن استعراض الآليات القائمة للبرلمان بشكل منهجي أن يمكّن البرلمانيين من تحديد ما إذا كان يمكن استخدام هذه الآليات لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والإشراف عليها، ثم النظر في ما إذا كانت هناك ضرورة لوضع أي عمليات أو آليات جديدة.

ومن شأن إشراك وإشراف البرلمانات على تنفيذ خطط التنمية الوطنية أن تجعل من البرلمانات محور النجاح في دفع عجلة التنمية إلى الأمام.

هذا ويعدّ جمع الإحصاءات والمعلومات وتوافر البيانات المصنفة أموراً مهمة لرصد التقدم المحرز في تحقيق خطة التنمية المستدامة، ووضع السياسات والخطط اللازمة، حيث إن هذا في غاية الأهمية من أجل ضمان أن تكون القوانين والميزانيات والبرامج موجهة بشكل فعال نحو من هم في أشد الحاجة إليها. ويمكن للبرلمانيين دعم ذلك بطريقتين:

- يمكن للبرلمانات استخدام صلاحياتها في مجال إقرار الموازنة لضمان توفير مصادر كافية لمكاتب الإحصاءات من أجل جمع البيانات وتحليلها بشكل فعال.
- ويمكن للبرلمانيين أيضاً دعم جهود الإحصائيين في جمع البيانات اللازمة والتحقق من صحتها من خلال ضمان فهم مكاتب الإحصاء والدراسات الرسمية لمتطلبات التنمية وحقوق الإنسان وبالتالي أهمية توافر المعلومات المصنفة من أجل دعم عملية التحليل وتوجيه التشريع والسياسات.

ويجب تمثيل البرلمان في الفريق الوطني العامل المعني بوضع الخطة الوطنية لأجندة التنمية المستدامة أو الهيئات المماثلة المنشأة لتنسيق وتوجيه تنفيذ خطة التنمية المستدامة على الصعيد الوطني. وفي حال عدم وجود خطة وطنية للتنمية المستدامة، ينبغي إشراك البرلمان في عمليات التخطيط العام أو التخطيط القطاعي الجارية أو المستقبلية. وينبغي أن تكون البرلمانات قادرة على المساهمة في هذه الخطة أو الخطط من خلال عملية تشاور عامة واسعة النطاق.

محور تركيز خاص: الهدف ١٦ والبرلمانات

مقاصد في الهدف ١٦ المتعلقة مباشرة بالبرلمانات

الهدف ١٦ - التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمل فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات

الغاية ١٦ - ٦ إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات

الغاية ١٦ - ٧ ضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات

لعب الاتحاد البرلماني الدولي وبرلمانات وطنية ومئات البرلمانيين والبرلمانيات في جميع أنحاء العالم دوراً نشطاً جداً في جميع مراحل العملية، ودعوا بقوة إلى إدراج مقاصد تتعلق بالحوكمة والديمقراطية. ويظهر جلياً من مقاصد الهدف ١٦ المتعلقة بالمؤسسات أهمية المؤسسات الفعالة والخاضعة للمساءلة والشاملة، بما في ذلك البرلمانات، التي تعتبر في غاية الأهمية ليس كمقاصد بحد ذاتها فقط، بل هي أيضاً ذات أهمية حاسمة لنجاح تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ككل.^٨

يتضح من توجه أجندة التنمية المستدامة أن الحوكمة الديمقراطية ليست غاية في حد ذاتها فحسب، وإنما أيضاً وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة والسلام والعدالة.

^٨ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، «حقائق سريعة - أهداف التنمية المستدامة والبرلمانات»، سبتمبر ٢٠١٥

أمثلة على ما يمكن

القيام به

أمثلة على ما يمكن القيام به

- هناك العديد من الأمثلة حول كيف يمكن ضمان مشاركة البرلمانات الفعالة في إنجاح خطة التنمية المستدامة. وفي ما يأتي بعض الأمثلة العامة على ما تقوم به البرلمانات:
 - إسناد المسؤولية عن أهداف التنمية المستدامة ضمن هيكل البرلمان الداخلية: فيمكن مثلاً إنشاء فريق عمل معني بخطة التنمية المستدامة لتعزيز المناقشات وإشراك النواب وزيادة وعيهم بشأن أهداف التنمية المستدامة. ويمكن انشاء لجنة جديدة معنية بالتنمية المستدامة. ويمكن أيضاً إدراج أهداف التنمية المستدامة في الصلاحيات الرسمية الخاصة بلجنة أو أكثر كما ويمكن الطلب من كل لجنة برلمانية تحديد الأهداف والمقاصد المعنية فيها وكيف سيتم العمل عليها.
- إدماج خطة التنمية المستدامة ضمن الآليات غير الرسمية بين الأحزاب (مثل التكتلات ومجموعات المصالح)
 - العمل مع سلطة الإحصاءات الوطنية لوضع مؤشرات مناسبة
 - تطوير وإقرار خطة للتنمية المستدامة داخلية خاصة بالبرلمان يتم فيها إدراج تفاصيل حول دور البرلمان بالتحديد حول التنمية المستدامة على الصعيد الوطني
 - عقد مناقشات برلمانية عامة حول أهداف التنمية المستدامة بشكل منتظم
 - مناقشة اللجان في كل مجلس في البرلمانات المؤلفة من مجلسين أو غرفتين حول كيفية التعاون في ما بينها في العمل على أهداف التنمية المستدامة لتجنب تجزئة العمل.

ضمان التأهب والفعالية

بناء القدرات

يتوجب على البرلمانيين والبرلمانيات الاطلاع على خطة العام ٢٠٣٠، وعلى الصلة المحددة بين الخطة ودور البرلمان. ويمكن لهذا الكتيب والمواد الصادرة عن الاتحاد البرلماني الدولي بلغات مختلفة أن يساعد في هذا الصدد^٩ ويمكن تنظيم حلقة دراسية لإطلاع أعضاء البرلمان على خطة العام ٢٠٣٠ وأهدافها ومقاصدها ومؤشراتها، والجهود المبذولة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. وسيكون من المهم تنظيم ذلك مع اللجنة الوطنية المعنية بأهداف التنمية المستدامة أو أي هيئة مماثلة بحيث يقيم البرلمان صلات هامة مع هذه الهيئة ويصبح على دراية بولايتها وعملها، وخاصة إذا لم يكن البرلمان ممثلاً فيها أو لم يكن جزءاً في عملية تطوير الاستراتيجية أو الخطة الوطنية للتنمية المستدامة.

كما يجب دعم الموظفين والموظفات البرلمانيين لتعزيز قدراتهم/هن واطلاعهم/هن على أجندة التنمية المستدامة وزيادة إمكاناتهم على تزويد البرلمانيين والبرلمانيات واللجان بالبحوث وتحليل الأثر وتحليلات الميزانية وغير ذلك من أشكال الدعم التي قد يحتاجون إليها.

وسوف تساعد عملية التقييم الذاتي المذكورة أعلاه البرلمانات على تحديد المجالات التي تحتاج إلى زيادة قدراتها فيها.

لضمان أداء البرلمان لدوره في إطار خطة العام ٢٠٣٠ بنجاح، يتعين على أعضاء وعضوات البرلمان ضمان التأهب والفعالية داخل البرلمان من خلال عدد من الإجراءات.

التقييم الذاتي

يجب إجراء تقييمات ذاتية منتظمة للقدرات والاحتياجات الداخلية المتعلقة بالبرلمان لضمان إسهام البرلمانيين والبرلمانيات بنشاط وفعالية في عمليات تنفيذ خطة التنمية المستدامة. ويمكن أن يرأس هذه التقييمات رئيس المجلس ولجنة رفیعة المستوى، على أن تتكرر كل بضع سنوات^٩ ويمكن أن تركز هذه التقييمات على ما تم إنجازه وما لا يزال يتعين القيام به، فضلاً عن الممارسات الجيدة، وتحديد التحديات والعوائق والدروس المستفادة. وينبغي أن يشمل ذلك تقييم مواطن القوة والضعف في الجهود السابقة الرامية إلى تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

وينبغي أن يهدف ذلك إلى إشراك برلمانيين وبرلمانيات ذوي وجهات نظر واختصاصات مختلفة حتى يتمكنوا من التأكد من استعداد البرلمان للمشاركة في خطة العام ٢٠٣٠. ويمكن دعوة أصحاب المصلحة مثل المجتمع المدني، بما في ذلك الجماعات النسائية، وممثلو الشباب، والنقابات، والأكاديميون، ووسائل الإعلام للمشاركة في التقييم الذاتي البرلماني.

٩ للحصول على أداة التقييم الذاتي، راجع/ي الاتحاد البرلماني الدولي، «البرلمانات وأهداف التنمية المستدامة - مجموعة أدوات للتقييم الذاتي»، ٢٠١٦.

١٠ راجع/ي مثلاً الاتحاد البرلماني الدولي، «البرلمانات وأهداف التنمية المستدامة - مجموعة أدوات للتقييم الذاتي»، ٢٠١٦.

الاستعراض

يجب على البرلمانات استعراض الآليات القائمة للبرلمان بشكل منهجي. فيتيح ذلك للبرلمانيين والبرلمانيات تحديد ما إذا كانت الآليات والهيكل القائمة كافية لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة والإشراف عليها، ثم النظر في ما إذا كان هناك ضرورة لوضع أي عمليات أو آليات أو هيكل جديدة.

العلاقات والتنسيق

من المهم أن يعزز البرلمان العلاقات مع الشركاء الآخرين المشاركين في خطة العام ٢٠٣٠، ولا سيما المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص. ويمكن لهذه الشراكات أن توفر للبرلمانات المشورة التقنية ومصادر أوسع للمعلومات وفرص تدريب.

وعلى البرلمانيين والبرلمانيات أن يطلعوا على أعمال وخطط قطاع المجتمع المدني في إطار خطة العام ٢٠٣٠. ويمكنهم دعوة هذه المجموعات للمشاركة في جلسات الاستماع العامة و/أو تقديم معلومات حول مشاركتهم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، كما يمكنهم المشاركة في اجتماعات هذه المجموعات.

وفيما يمكن أن تأخذ لجنة أو جهة أو آلية معينة زمام المبادرة أو القيادة أو تنسيق الجهود داخل البرلمان، إلا أنه من المهم أن يتم دمج العمل على أهداف التنمية المستدامة في جدول أعمال البرلمان ككل، وعدم تركيزه على جهاز أو آلية معينة واحدة فقط. وينبغي أن تناقش اللجان المختلفة (في كلا المجلسين) كيف يمكن لها أن تتعاون من أجل الإشراف على تحقيق التنمية المستدامة وكيف يمكن أن تعكس خطط العمل الخاصة بها الأولويات والأنشطة في إطار خطة التنمية المستدامة.



